العمّال الفلسطينيون والانتفاضة

فايز ساره

احتل العمال الفلسطينيون موقعاً متميّزاً في اطار انتفاضة كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧. ولا يكمن السبب في ان استشهاد أربعة عمّال في غزة، بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٨، كان الشرارة التي انطلقت لتشعل الانتفاضة فقط، بل يمتد الى ما هو أبعد من ذلك بكثير، وهو يتصل بالمبادرات الهامة، والبارزة، التي قام بها العمال لدفع الانتفاضة قدماً في المواجهة ضد الاحتلال، ثمّ قيامهم بالمشاركة النشطة في الفعاليات الجماهيرية المختلفة للانتفاضة، بما في ذلك قيادتها. وقد ترتّب على ذلك ان تعرّض الجسم العمالي والبنية النقابية العمالية لهجوم شامل من قوات الاحتلال، في اطار حملة القمع الصهيوني الفاشية ضد الشعب الفلسطيني، ممّا أدّى الى سقوط آلاف العمال الفلسطينيين شهداء وجرحى، ومثل هؤلاء تمّ اعتقالهم، وقام المحتلون بطرد وابعاد العديد من العمال الفلسطينيين والقادة النقابيين الى خارج وطنهم، وذلك في سياق المواجهة الاسرائيلية القمعية للانتفاضة وجماهيرها.

وفي محاولتنا تلمّس مساهمة العمّال في الانتفاضة، ودورهم المتميّز في اطارها، سوف نتناول، بشكل مكثّف، ملامح قوة العمل الفلسطينية في الضفة والقطاع، ممهّدين للدخول في الموضوع الاساسي للبحث، وفيه نتناول أهمّ محطات نضال العمّال ونقاباتهم في الضفة والقطاع في سنوات الاحتلال العشرين التي سبقت الانتفاضة؛ وبالتالي ننتقل الى استعراض، وتحليل، الدور العمالي والنقابي في الانتفاضة، والاثر الذي تركته بشكل مباشر المشاركة العمالية في الاقتصاد الاسرائيلي في اطار الاثر الاجمالي للانتفاضة. وما سبق ينقلنا، مباشرة، الى قراءة الردّ الاسرائيلي العنيف على المشاركة العمالية في الانتفاضة، معبّراً عنه في حملة القمع الواسعة ضد العمال ونقاباتهم.

العمال في الضفة والقطاع

قدِّر حجم قوة العمل الفلسطينية في الضفة والقطاع، في العام ١٩٨٥، بحوالى ٢٨٤ ألفاً، منهم ١٨٢ ألفاً في الضفة (بما في ذلك القدس)، و١٠٢ ألف قوة عمل في قطاع غزة، فيما بلغت نسبة البطالة حوالى ١٤ بالمئة[١].

وتشكل قوة العمل الفلسطينية من اجمالي سكان الضفة والقطاع ما نسبته ١٩,٥٨ بالمئة؛ ولهذه النسبة المنخفضة ما يبرّرها من معطيات، ابرزها:

- ارتفاع نسبة من هم خارج سنّ العمل (قبل الـ ١٥ وبعد الـ ٦٥ عاماً). ويشكل الاطفال (دون الـ ١٥ عاماً) ما نسبته ٤٧ بالمئة من اجمالي سكان الضفة والقطاع، يضاف اليهم كبار السنّ (فوق الـ ٦٥ عاماً)، والذين يشكلون ٣,٢٥ بالمئة، ممّا يرفع نسبة من هم خارج سن العمل الى ٥٠,٢٥ بالمئة من اجمالي السكان[٢].